

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية

قراءة في خطة مشروع " مؤسسة الوقف للدراسات العليا "

Endowment Foundation Of Postgraduate Studies (EFPS)

د. سامي الصلاحيات

منشور بالمغرب، اتحاد الجامعات الإسلامية، "ايسسكو"، مجلة الجامعة، 2004.

يعتبر الوقف أول مؤسسة مدنية في تاريخ الإنسانية، وهو المصدر التمويلي الرئيسي في دعم المشاريع التعليمية والثقافية في المجتمع العربي والإسلامي قديماً، ولا زال هذا الأمر سارياً في عصرنا الحاضر بصور مختلفة وبتفاوت واضح من مكان إلى آخر في شتى بقاع الديار الإسلامية، نظراً للزخم الهائل الذي ورثته الأمة من سالفها الماضي العريق.

فقد ورثت الأمة الإسلامية هذا الأمر جلياً وواضحاً في تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كافة الأعراق والأجناس، ومثل الوقف - الخيري أو الذري سواء - محطة بارزة ولامعة منيرة لتمييز المجتمعات الإسلامية الراقية المتحضرة عن بقية الأمم والحضارات التي فقدت هذا الإرث الحضاري السماوي.

لقد كان للوقف دوراً رائداً في دعم المشاريع البحثية العليا، ونقصد بالعليا تلك الدراسات والمؤلفات والأبحاث للعلماء والباحثين وطلبة العلم في شتى بقاع العالم الإسلامي، وما زالت بعض المؤسسات التعليمية في عالمنا الإسلامي تحتفظ بقدر لا بأس به من هذا الإرث الحضاري.

إضافةً إلى الدعم المالي للتعليم، كانت هناك مؤسسات ثقافية من مكاتب ودور نشر وزوايا، يحتوي بعضها على ملايين الكتب والمذكرات العلمية والأدبية، وغير ذلك من مستلزمات المكتبات من تصاوير ونسخ وغير ذلك، كله قائم على الوقف.

ولكي تكتمل الدراسة على سوقها، سنقسم الدراسة إلى مبحثين، هما:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المال الوقفي في دعم مؤسسات الدولة

المبحث الثاني: قراءة في مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا

إن دور الوقف في حضارتنا الإسلامية التي استمرت أكثر من عشرة قرون دوراً ريادياً في دعم المشاريع العامة في المجتمع، أو ما يصطلح عليه الآن بالمؤسسات المدنية، قدرة على المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع وتطويره.

فالمؤسسات المدنية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية اليوم بدأت تظهر على الساحة بأدوارها الفعالة في ظل الغياب النسبي لبعض المؤسسات الرسمية في مجال التنمية التعليمية والثقافية، وفي هذا الباب يجب التنويه بالدور الفعال الذي تلعبه بعض مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتمد بعملها واستراتيجيتها الإرث الحضاري من تاريخنا المجيد، وعلى سبيل المثال استطاعت الكثير من هذه المؤسسات الإسلامية توفير حاجيات المجتمع وتنمية الخير فيه عن طريق تفاعل أبناء هذه الأمة معها، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، بعض المؤسسات الوقفية والخيرية المنتشرة في العالم الإسلامي استطاعت الاستفادة من دور الوقف اجتماعياً.

فعلى سبيل المثال، ورثت الأمة الإسلامية عن سالفها عظمة ابتكار الوقف أو العمل الأهلي الخيري، فلقد كانت هناك بيوت خاصة بالفقراء يسكنها من لا يجد ما يشتري به أو يستأجر داراً، ومنها السقايات، أي تسهيل الماء في الطرقات العامة للناس جميعاً، بل قد أفتى بعض الفقهاء ببطلان إجازة بيوت مكة في أيام الحج، لأنها موقوفة على الحجاج¹. كذلك كان من الوقف لشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم ودفنهم، فهناك مؤسسات للقطاء واليتامى لختانهم ورعايتهم، ومؤسسات لتزويج الشباب والفتيات العزّاب ممن تضيق أيديهم، أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقديم المهور، ومنها مؤسسات لإمداد المرضعات بالحليب والسكر، بل الوصل الأمر إلى تخصيص بيوت للنساء الغاضبات من أزواجهن².

ومن أطرف المؤسسات الخيرية وقف الزبادي للأولاد الذين يكسرون الزبادي وهم في طريقهم إلى البيت، فيأتون إلى هذه المؤسسة، فيأخذوا زبادي جديدة بدلاً من المكسورة،

¹ مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1982)، ص125.

² انظر: مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص125، نصر عارف، في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونيسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001)، ص21.

ثم يرجعوا إلى أهلهم وكأنهم لم يصنعوا شيئاً، وهناك أيضاً مؤسسات لعلاج الحيوانات المريضة أو لإطعامها أو لرعيها حين عجزها³. ولقد اتسع أمر المؤسسات المدنية في العالم ككل، فحسبنا أن الهيئات غير الحكومية العربية كانت أقل من (000.20) هيئة ومنظمة في منتصف السبعينات، فصارت في أواخر عهد الثمانينات أكثر من (000.70) هيئة ومنظمة غير حكومية⁴.

وإذا كنا نتبع القول القائل في أن هناك مؤسسات مؤسّسة، بمعنى أن هناك مؤسسات يُنَاط بها تأسيس مؤسسات أخرى، كما هو الحال في مؤسسة أهل الحل والعقد ومؤسسة أهل الشورى، والتي ينتج عنهما مؤسسات أخرى وعديدة كما هو ظاهر في علم السياسة الشرعية، يمكن القول أن الوقف كنظام اجتماعي يُعتبر مؤسسة مؤسّسة، تحول الملكية الخاصة إلى مصدر دائم⁵.

ويذكر ابن حوقل أن هناك ثلاثمائة كُتّاب في مدينة واحدة من مدن صقلية، وأن الكُتّاب الواحد كان يتسع للمئات أو الآلاف من الطلبة، ومثاله يذكر أبو القاسم البلخي أن له كُتّاباً يتعلم به ثلاثة آلاف تلميذ، وكان كُتّابه فسيحاً جداً بحيث يحتاج إلى أن يركب حماراً ليتردد بين طلابه، وهذا كله من أموال الوقف، ويرى ابن جبير أن هذه الوقوف العظيمة التي انتشرت في بقاع العالم الإسلامي شرف عظيم وفخر مخلد، "فرحم الله واضعها الأول، ورحم الله من تبع ذلك السنن الصالح"⁶.

لقد استهل الوقف التعليمي والثقافي في المجتمع الإسلامي عن طريق المساجد والكتاتيب بصورة بدائية نظراً لمحدودية الأدوات والإمكانات في ذلك الزمان، وكانت الانطلاقة من باحات المسجد وأروقته ثم إلى الكليات والمؤسسات الجامعية.

³ مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص127.

⁴ ميثاء الشامسي، الأسرة والمجتمع المدني، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001)، ص91.

⁵ مجموعة من الباحثين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ط1، 2003)، ص532.

⁶ الحسن بن جبير، رحلة ابن جبير، (بيروت: دار مكتبة الهلال، 1981)، ص183.

حتى ذكر ابن خلدون عالم الاجتماع 808 هـ جانباً من اهتمام المحسنين بالوضع التعليمي، إذ يقول: "وجود الإعانة لطالب العلم بالجرية من الأوقاف"⁷.

ويذكر ابن بطوطة كذلك من خلال ترحاله وسيره في بلاد العرب أن العشرات من المدارس ذات المستوى الابتدائي والجامعي كانت قائمة على أموال الوقف، وأن الأموال الموقوفة قد فاضت على الطلبة المنتسبين لها.

كما أن المكتبات كان لها اهتمام رئيسي من الموقفين، فقد مثلت المكتبة منطلقاً هاماً في الحياة الثقافية الإسلامية على مدار التاريخ الإسلامي، ولا يتصور أن تكون هناك حضارة إسلامية بدون أن تكون هناك دار معرفة وثقافة أطلق عليها سابقاً بالمكتبة أو الرباط أو الزوايا أو دار الكتب.

فمثلاً مكتبة "بنو عمار"، في طرابلس بالشام، كان بها (180) ناسخاً، وبلغ عدد كتبها مليون كتاب، ومكتبة القاضي أبو المطرف 402 هـ قاضي الجماعة بقرطبة، الذي كان له ستة وراقين ينسخون له دائماً، وعندما توفي اجتمع أهل قرطبة عاماً كاملاً لبيع كتبه في مسجده⁸.

فلاهتمام بالتعليم عن طريق الجامعات والكليات أو المكتبات والكتب مثلت بلا شك حافزاً كبيراً في دعم النهضة العلمية والثقافية في الأمة العربية والإسلامية.

بل كان الوقف أهم المصادر التمويلية في دعم الأبحاث العلمية وتشجيع الباحثين المسلمين على الاستزادة، فمن ذلك تمويل الوقف للأبحاث العلمية الطبية، حيث توصل العلماء إلى فكرة إدخال السكر في الأدوية، وتخلصهم من مرارة الدواء بتحليلته، وخاصة طب الأطفال⁹.

كما قام الوقف كمصدر مالي معتبر بين المسلمين بنشر كتب العلماء والباحثين، مثل كتاب الكليات لابن رشد 596 هـ، وكتاب الحاوي للرازي 321 هـ، وكتاب تذكرة الكحالين في طب العيون لعلي بن عباس الجوسي 383 هـ.

⁷ ابن خلدون، المقدمة، (القاهرة: دار الفكر، ط.ت.)، ص 437.

⁸ عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1415 هـ/1994 م)، ص 268.

⁹ خالد الخويطر، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط 1، 2003)، ص 16.

بل إن الوقف استطاع تمويل الكتب والأبحاث من نسخ وكتابة ونشر، وحفظ في خزائن الكتب الوقفية، وهذا ما أكده ياقوت الحموي 626هـ، حيث صرح أن ما كتبه في كتابه معجم البلدان كان مما جمعه من فوائد من الكتب الموقوفة التي استعارها، حيث يقول: "وكانت سهلة التناول لا يفارق منزلي منها مائتا مجلد، وأكثرها بغير رهن تكون قيمتها مائتي دينار، فكنت أرتع فيها وأقتبس من فوائدها، وأنساني حبها كل بلد، وألهاني عن الأهل والولد وأكثر فوائد هذا الكتاب أي معجم البلدان وغيره مما جمعته، فهو في تلك الخزائن"¹⁰.

وشارك الخلفاء والأمراء والولاة والأغنياء في تطوير هذا المنحى الاجتماعي، من خلال التقرب إلى الله تعالى وإبقاء ذكراهم طيبة عند الجمهور.

مع هذا كان للأمراء المسلمين اليد الطولى في إنشاء المدارس والمراكز العلمية كصلاح الدين الأيوبي الذي ملأ جميع المدن تحت سلطانه بالمدارس، كذلك فعل نظام الملك الوزير السلجوقي الذي ملأ بلاد العراق وخراسان بالمدارس، حتى قيل أن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة¹¹. هذا بالرغم من وجود عينات من الأمراء والولاة ممن حاولوا التعدي على أموال الوقف لكنهم لم ينجحوا إلى حد ما بسبب التكافل الاجتماعي في وجه أي محاولة ضد الاستيلاء على هذه الممتلكات.

أي أن الوقف بصورة عامة كان سمة بارزة للأمة الإسلامية قديماً وحديثاً، يكفي حديثاً أن محمد علي عندما أراد مسح الأراضي المصرية ليعرف مساحتها، تبين له أن مساحة الأراضي الوقفية تبلغ حوالي (600) ألف فدان من أصل مليوني فدان، أي أن المال الوقفي كان كبيراً جداً¹².

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المال الوقفي في دعم مؤسسات الدولة¹³

¹⁰ ياقوت الحموي، معجم البلدان، 36/8 نقلاً عن خالد الخويطر، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة، ص 17.

¹¹ مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص 136.

¹² محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، (القاهرة: مطبعة مجيم، 1959)، ص 15.

¹³ لمزيد من التوسع، انظر: سامي الصلاحات، المال الوقفي بين العلماء والسلطين، (الإمارات، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، العدد (23)، السنة العاشرة، 2002م)، ص (380-392)، دور الوقف الإسلامي في مجال التعليم والثقافة للمجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة، دولة ماليزيا نموذجاً، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط 1، 2003)، ص 15.

الوقف في اللغة، يعني: الحبس مطلقاً، سواء كان حسيماً أو معنوياً، وهو مصدر وقفت أقف بمعنى حبست، ومنه حبس الدابة إذا حبستها على مكانها، ومنه الموقوف لأن الناس يوقفون، أي يجسون للحساب، ومنه قول العرب: " وَقَفَ الدَّارَ عَلَى الْمَسَاكِينِ إِذَا حَبَّسَهُ"¹⁴.

وفي الاصطلاح الفقهي: فهو تحبيس الأصل وتسييل المنفعة، وهو على نوعين، أهلي: ويقصد به وقف المرء على نسله أو أقربائه، ووقف خيري: وهو الوقف على جهة بر ومعروف.

وأفضل التعاريف، قولهم: "حبس العين وتسييل ثمرتها"، فهذا أجمع التعاريف في تعريف الوقف، ولعله يشمل كافة أقوال الفقهاء في تعريف الوقف وبيان أحكامه وهو: قطع التصرف في ربة العين التي يدوم الانتفاع بها، ولا يجوز التصرف بها، في نفس الوقت يحق التصرف بمنافعها وثمراتها¹⁵.

وقد انتظم الوقف عموماً عيناً ونفعاً بعد عصور الخلفاء الراشدين، وخصوصاً في العصر الأموي، وقد قام القاضي توبة الحضرمي في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (705/هـ) بتنظيم ديوان مستقل للوقف، ثم توسع الأمر وازدهر بإيقاف الأموال على التعليم والثقافة خصوصاً في عهد العباسيين ومن جاء بعدهم.

ولقد غدت ميزانية الأوقاف في كثير من الأوقات تنافس ميزانية السلطة الحاكمة أو مؤسسة الخلافة، بل وصل الأمر إلى أن تقوم مؤسسة الخلافة بالاقتراض من خزينة الوقف، فقد استشار الصالح بن أبي الصبر إمام وقاضي جامع القرويين 688هـ أمير المؤمنين أبا

¹⁴ انظر في هذا: محمد الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1987م) 467/24 وما بعدها، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، تحقيق: جماعة من المحققين، (قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، ط.ت.)، 1051/2.

¹⁵ انظر: سامي الصلاحات، المال الوقفي بين العلماء والسلطين، ص 377.

يعقوب يوسف، في تبييض صومعة القرويين وإصلاحها ، فأذن له وأمره أن يأخذ من أموال أعشار الروم، ثم قال له: " إن في مال الأحباس ما فيه كفاية إن شاء الله" ¹⁶. بل ولكثرة الأموال الوقفية زاد الاحتياط على حمايتها، فكان المستودع وهو عبارة عن بيت حصين بابه مسلح بالنحاس، وفيه صناديق متينة توضع بداخلها الأموال لتصرف على شؤون المساجد وغيرها من مصاريف الوقف، ولما تطور الأمر وتحسنت أساليبه وتنظمت أموره زاد إعجاب التجار المسلمين به، فالتمسوا وضع أموالهم وإيداعها في هذا المستودع الوقفي ¹⁷.

لقد كان للوقف دور بارز في دعم كافة مؤسسات الدولة كالمدارس والمساجد والمستشفيات ودور الخدمات العامة وغيرها، بصور مختلفة ومتباينة كما يلي:

المساجد: باعتبارها تمثل مراكز علمية وثقافية في آن واحد، هذا فضلاً عن دورها الاجتماعي والسياسي، ولم يكن المسجد بأي حال من الأحوال مخصصاً للعبادة فقط، وإنما واجهة علمية وثقافية وحضارية في المجتمع الإسلامي.

المدارس: وهذا يتأتى من النظرة الأصلية للعلم وأهميته، وتم تعضيد هذا الأمر خصوصاً في الفترة التي انشغلت بها السلطة الحاكمة "الخلافة" بالعالم الخارجي من خلال مجال الدعوة وتبليغ رسالة الإسلام والدفاع عن حياض الديار الإسلامية من الأعداء، وهذا ما اصطاح عليه سابقاً " بالفتوح ونشر الإسلام"، لذا قام أهل الخير بسد هذه الثغرة عن السلطة الحاكمة من خلال الإكثار من زيادة الوقف على مجالات التعليم.

المكتبات: ولتكتمل الصورة المثلى للوقف في تنميته للمجتمع ورفده لحاجاته الأساسية كانت أموال الأوقاف تخصص للمكتبات والزوايا ودور الكتب وغيرها في سبيل إيجاد سياسة عامة تهدف لخلق جيل مثقف واع.

¹⁶ الأنيس المطرب، ص 57، نقلاً عن محمد بن عبد الله: الوقف في الفكر الإسلامي، (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1996)، 2/199.

¹⁷ انظر: محمد بن عبد الله: الوقف في الفكر الإسلامي، 2/199.

ونظراً لكثرة هذه المؤسسات وتنوع أغراضها، فإننا سنقصر حديثنا على مؤسستين بارزتين في المجتمع الإسلامي، لهما علاقة وطيدة بصلب موضوعنا، وهما مؤسسة التعليم "المدارس والجامعات"، ومؤسسة الثقافة" المكتبات ودور الكتب".

1. مؤسسات التعليم الوقفية " المدارس والجامعات "

لقد بدأ الوقف مسيرته التنموية بدعم مؤسسات التعليم في المجتمع الإسلامي عن طريق المساجد والكتاتيب بصورة بدائية نظراً لمحدودية الأدوات والإمكانات في ذلك الزمان، وكانت الانطلاقة من باحات المسجد وأروقته، والمسلم مجلسه العلمي كان مسجده.

ومن يتمعن في أساسيات انطلاقة فنون العلوم الشرعية كقراءة القرآن ودراسة الحديث والفقهاء يجد أن أساس مكانه هو المسجد، وقد اشتهرت الكثير من المساجد على مدار التاريخ الإسلامي بأنها قلاع علمية كالمسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، وقد تخرج الكثير من العلماء من ساحات هذه المساجد.

فالشافعي 204هـ عندما بدأ يفتي للناس ويعلمهم الدروس كان هذا في الحرم المكي، والجويني 478هـ الذي سُمي لاحقاً بإمام الحرمين ملازمته الحرمين، والزمخشري 538هـ الذي اعتكف في المسجد الحرام مدة طويلة تخرج على يديه الكثير من العلماء، وغيرهم الكثير.

وهذه سمة علماء الأمة الإسلامية سابقاً، وعلى حد وصف الخطيب البغدادي 463هـ عن بعضهم أنهم: "كانوا يصلون العشاء الآخرة، ثم يجلسون فيتطارحون الفقه، وربما أذن المؤذن الفجر ولم يتفرقوا"¹⁸.

بل وصل الأمر إلى جعل قدسية المسجد مؤثرة في تحصيل العلم، إذ طُرح سابقاً قولهم: "فضل تدريس الفقه في المسجد"، أي أن الناس كانت مجالسها العلمية والدراسية هي المساجد¹⁹.

كما كانت تسمى المدارس التي تعقد بالمسجد باسم الجلسات أو الحلقات وهو اجتماع التلاميذ حول الشيخ في المسجد، وكل حلقة كان يدرس بها علم معين كالفقه أو التفسير

¹⁸ الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل الغزالي، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1996)، 270/2.

¹⁹ البغدادي، الفقيه والمتفقه، 270/2.

أو النحو، كحلقة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأوقات هذه الحلقات أو الجلسات حسب اتفاق المدرس مع تلاميذه، لكن غالباً ما كانت تعقد متلازمة مع أوقات الصلوات. ونظراً لزخم المادة العلمية المقدمة في هذه المساجد، أصبحت تسمى الأخيرة بأسماء مدرسيها، فقد كان المسجد الواقع في طريق سفرون ببغداد يسمى باسم الشافعي 204هـ، والمسجد الذي يدرّس فيه النحوي الكسائي 189هـ سُمي باسمه، وهكذا حال مسجد عبد الله بن المبارك 181هـ، وكان الكثير من المدرسين في بدايات الحياة العلمية عند المسلمين يقيم في المسجد أو بجواره.

بل وصل الأمر أن تهيأت الظروف والأماكن بكل الخدمات والاحتياجات للعباد للتفرغ للعبادة وطلب الآخرة، إذ على حد وصف ابن جبير 614هـ أن " الطائفة الصوفية هم الملوك بهذه البلاد - يعني دمشق - لأنهم كفاهم الله مؤن الدنيا وفضولها، وقرّغ خواطرها لعبادته من الفكرة في أسباب المعاش"²⁰.

وتطور الأمر رويداً رويداً، حتى أصبحت المساجد تضم في مساحاتها مدارس للتعليم، ففي دمشق كان الكثير من المدارس التي أُقيمت في داخلها مساجد أو العكس.

أي انتقل التعليم الإسلامي من المسجد وهو المرحلة الأولى، ولظروف المسجد الخاصة والقيود الشرعية عليه، والتي حالت دون تكيفه مع متطلبات العملية التعليمية المتأخرة، وخصوصاً أن الغاية والأساس الأول منه العبادة.

ثم تطور الأمر تدريجياً، حتى أُقيم ما عُرف لاحقاً باسم "الخان"، - وهذه المرحلة الثانية - وهو عبارة عن فندق أو نزل في المدينة أو في الصحراء أو الطرق البرية يستخدم غالباً في سياق موضوعنا مأوى ومنزلاً لطلبة العلم القادمين للتعلم، وكانت أغلب الخانات تُدار بأموال الوقف التي أوقفت للتعليم، وغالباً ما تقابل المسجد أو المدرسة، كما فعل تاجر ميسور اسمه دَعْلَج السجستاني 351هـ بوقف خان لطلبة العلم الشافعية استمر حتى

²⁰ ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص 231.

521هـ/1127م، وكان يقيم في الخان طلبة تتراوح أعدادهم ما بين (10-20) طالباً²¹.

وسُمي لاحقاً بالمجمع وهو مكان تواجد المسجد مع الخان، الذي انتشر على نطاق واسع في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، كما فعل دعلج السجستاني 351هـ الذي اهتم بهذا الإطار التعليمي فأكثر من بنائه في بغداد ومكة وسجستان، ومثله - إن لم نقل أكثر منه- ، قام بدر بن حسنويه الذي استلم الولاية بعد ولاية أبيه 369هـ ببناء ثلاثة آلاف مجمع للمساجد مع خاناتها، وكانت تقدم في هذه الخانات كل الخدمات المجانية للطلبة، من طعام وشراب ومسكن، كما كانت قطعة الربيع وهي حارة مزدحمة ببغداد، تكثر فيها مجتمعات المساجد والمدارس لطلبة الحنفية والشافعية، إلى جوار الخانات للسكنى لهم²².

وتطور الأمر، حتى أصبحت بعض المؤسسات التعليمية تتألف من مسجد وضريح أحد الأولياء، وخصوصاً إذا كان هذا الولي عالماً أو صاحب مذهب معتبر، كما كان في "مدرسة ومشهد أبي حنيفة"، التي كانت تنافس المدرسة النظامية الشافعية، علماً أن كلا المدرستين أنشأتا عام 459هـ/1067م في بغداد²³.

ثم المرحلة الثالثة، وهي استقلالية المدرسة، وغالباً ما بدأت تظهر المدارس - أو ما يسمى في اصطلاحنا الحديث بالكليات الجامعية - بعد إقامة المدرسة النظامية ببغداد. لكن ومع تقدم الأمة الإسلامية ورفي حضارتها بدأت تنتشر المعاهد المتشابهة أو المدارس الأهلية - ونقصد بالأهلية أنها كانت قائمة على الأهالي والأوقاف بقدر كبير غير خاضعة لمؤسسة الخلافة وخصوصاً في القرن 6هـ/12م - وغالباً ما كانت توقف هذه المدارس بالقرب من المساجد كما يذكر ابن جبير 614هـ في رحلته المشهورة²⁴، مثل دور القرآن ودور الحديث ودور الصوفية، والتي كانت تسمى بالرباط أو الزوايا، وغيرها من الأسماء.

²¹ جورج المقدسي، نشأة الكليات، معاهد العلم عند المسلمين وفي الغرب، ترجمة، محمود سيد، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 1994)، ص 31.

²² جورج المقدسي، المرجع السابق، ص 41.

²³ جورج المقدسي، المرجع السابق، ص 42.

²⁴ ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص 223.

وغالباً ما تخصص هذه المدارس لأبناء الفقراء والمساكين واليتامى مع إعطائهم مخصصات ومنح نظير مواظبتهم على الدراسة، وخصصت لهم الكثير من الخدمات المرفقية المساعدة، كالطعام والشراب وتوفير المسكن لهم كفكرة الأقسام الداخلية المعمول بها في الكثير من الجامعات العالمية في عصرنا الحاضر²⁵.

وكانت الهجرة لطلبة العلم غالباً ما تتم من الأرياف والقرى إلى المراكز المدنية والتعليمية، مثل الكوفة وبغداد والقيروان وغيرها حيث النهضة العلمية فيها هائلة، ومما ساعد هؤلاء على تلقي العلم ما جعل من الأوقاف والأموال المخصصة لطلبة العلم وابن السبيل، كما يقول ابن خلدون 808هـ عن هذا الوضع التعليمي: "ووجود الإعانة لطالب العلم بالجرية من الأوقاف"²⁶.

ويذكر ابن بطوطة 779هـ / 1377م خلال ترحاله وسيره في بلاد الشام والعراق أن العشرات من المدارس ذات المستوى الابتدائي والجامعي كانت قائمة على أموال الوقف، وأن الأموال الموقوفة قد فاضت على الطلبة المنتسبين لها²⁷.

حتى بتنا نسمع رحالة عربياً مشهوراً كابن جبير يقول لأبناء الغرب الإسلامي أن يذهبوا إلى بلاد الشرق الإسلامي - وخصوصاً مراكز الحواضر كدمشق التي كان فيها وقت زيارة ابن جبير لها أربعمئة مدرسة موقوفة - كي ينعموا بالكثير من الامتيازات والمنح المتوفرة في المشرق، خصوصاً وأن نظام الوقف في بلاد المشرق الإسلامي قد تطور واتسع ليشمل جميع قطاعات وفئات المجتمع آنذاك، إذ يقول: "والبلاد الشرقية كلها على هذا الرسم، لكن الاحتفال بهذه البلدة - يعني دمشق - أكثر والاتساع أوجد، فمن شاء الفلاح من نشأة مغربنا فليرحل إلى هذه البلاد ويتغرب في طلب العلم، فيجد الأمور المعينات كثيرة، فأولها فراغ البال من أمر المعيشة، وهو أكبر الأعوان وأهمها"²⁸.

غير أنه مع تقدم مقدار الوقف المنصب على التعليم والثقافة في ديار المسلمين، ومع تسابق المحسنين على جذب أبناء المسلمين إلى مراكزهم الوقفية التعليمية، بدأت تصرف

²⁵ انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 434.

²⁶ ابن خلدون، المقدمة، ص 437.

²⁷ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، (بيروت: دار صادر، ط.ت.)، ص 105.

²⁸ ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص 232.

إلى المدرسين رواتب نظير عملهم، بل كان الأمر يصل بهم إلى تحصيل مواقع مميزة عند السلطان، كما حدث مع الجويني 478هـ والغزالي 505هـ وغيرهما من علماء المدرسة النظامية، مع تخصيص ميزانية للمصاريف التي يتكبدها المدرس خلال تنقله وسفوره، وتخصيص ملابس خاصة لهم²⁹.

بل وحسب شروط الواقف يُصرف للمعلم راتبه الشهري سواء كان هناك طلاب أو لم يكن، كما سئل الأصبحي 700هـ عن عوائد وظيفة موقوفة على معلم القرآن في بلدة ما لا يوجد فيها طلبة، فكان جوابه أن يصرف للمدرس مقابل تعليمه فقط، ولا يجوز نقل العوائد إلى بلدة أخرى³⁰، علماً أن الوقف لا يعطى للباحثين والمؤلفين، لأن مهنة البحث والتأليف من لوازم العملية التدريسية للمدرسين.

وعلى المدار التاريخي لرقى حضارة المسلمين وتطور علومهم الشرعية والتطبيقية، استوجب الأمر أن تنمو معهم مؤسساتهم الوقفية التعليمية، فانهى الأمر لتتقلب أمور المدارس وبيوت إيواء العلماء إلى جامعات خاصة، خصوصاً في مراكز الحضارة الإسلامية في دمشق وبغداد والحجاز ومصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة.

ولعل المدرسة المستنصرية التي أنشأت عام 631هـ قد أخذت أول طابع لمؤسسة جامعية إسلامية قائمة على مال الوقف، حيث تدرس بها العلوم الشرعية والطبيعية والرياضية وغير ذلك.

وإن كان الكثير من العلماء والمؤرخين اختلفوا في أول مدرسة بنيت في التاريخ الإسلامي، إلا أن اختلافهم يتجه غالباً إلى عدم التفريق بين مدرسة أولية ابتدائية كالتي كانت في نيسابور "كالبيهقية"، ومدرسة قريبة من الوضع الجامعي في زماننا "كالمدرسة النظامية" ببغداد 459هـ / 1067م، التي كان مدرستها الأول أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، التي خرّجت فحول العلماء خصوصاً ما بين القرن الخامس والتاسع الهجري.

وليس من المبالغة أن نقول أن هذه المدرسة كانت شعلة انطلاقاً لبناء المدارس والمعاهد فيما بعد، خصوصاً على يد الحكام والأغنياء الذين أوقفوا الكثير من أموالهم وعقاراتهم

²⁹ مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص 132.

³⁰ جورج المقدسي، نشأة الكليات، ص 83.

للمدارس بعدما رؤوا النجاح الباهر الذي حظيت به المدرسة النظامية، مثال ذلك المدرسة النورية في الشام، والتي أنشأها نور الدين محمود زنكي عام 563هـ، والمدرسة الناصرية في مصر 566هـ نسبة إلى الملك الناصر صلاح الدين، وغيرهم الكثير. ففي بغداد أقيمت المدرسة المعتصمية قرب الأعظمية، رعتها أم رابعة حفيدة الخليفة العباسي المعتصم بالله، "شمس الضحى"، التي أوقفت كل ما تملك لها. وامتازت بغداد منذ أواسط القرن الخامس الهجري بعدد من المعاهد والمدارس الكبرى المستقلة عن الجوامع، وقد كانت في ازدياد مطرد حتى سقوط بغداد بيد المغول في سنة 656هـ/1258م، فقد كانت مدارسها يومئذ ثمانٍ وثلاثين مدرسة، علاوةً على عدد هائل من دور القرآن والحديث، وحلقات المساجد والكتاتيب، والربط وغيرها من مجالس العلم والدراسة³¹.

وفي مصر بنيت مدارس شرعية وقفية - قربية من النظام الجامعي - مثل المدرسة الصالحية الوقفية، أقامها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة 641هـ، وهي أول مدرسة تدرس المذاهب الأربعة، وبنيت فيها كذلك مدارس للعلوم التطبيقية والطبية، مثل مدرسة المنصورية التي أنشأها المنصور بن قلاوون عام 683هـ، وأوقف عليها الكثير من الحوانيت والأطيان، ولقد اشتهر الوقف التعليمي الثقافي في مصر على يد صلاح الدين الأيوبي - بعد سقوط الدولة الفاطمية - والذي أوقف الكثير من الأراضي الزراعية والمباني والعقارات للمدارس ودور الكتب والمجالس العلمية كما يذكر ذلك ابن خلدون 808هـ عند زيارته للقاهرة، حتى أصبحت القاهرة محطة علمية لطلبة المسلمين من مختلف الأقطار الإسلامية لمجانبة التعليم فيها، ولكثرة الأوقاف المخصصة للتعليم³².

بل ما زال جامع الأزهر - الذي بُني عام 359هـ/970م، وافتتح بعد عامين على يد الفاطميين - المؤسسة الإسلامية العريقة التي يتوافد إليها معظم طلبة العالم الإسلامي، ما زال يعطي لكثير من طلبة العلم راتباً شهرياً مع دراسة مجانية بفضل ريع الوقف المخصص للطلبة.

³¹ ناجي معروف، المدارس الشراعية ببغداد وواسط ومكة، (القاهرة: مطابع دار الشعب، ط2، 1977)، ص123.

³² ابن خلدون، المقدمة، ص434، ناجي معروف، المدارس الشراعية، ص126.

وفي الشام كثرت الأوقاف، حتى قال ابن بطوطة 779هـ عند زيارته دمشق: "والأوقاف بدمشق لا تُحصَر أنواعها ومصارفها لكثرتها.." ³³، حتى قال سلطان الكتاني في وصف الحالة العلمية في دمشق آنذاك ³⁴:

ومدارس لم تأتھا في مشكل..... إلا وجدت فتى يحل المشكلا
ما أمھا مرء يكابد حيرة..... وخصاصة إلا اهتدى وتمولا
وبھا وقوف لا يزال مغلھا..... يستنقذ الأسرى ويغني العيلا

وفي مكة المكرمة أوقفت الكثير من المدارس، منها مدرسة الأرسوفي نسبةً إلى عبد الله الأرسوفي، التي أنشأت عام 571هـ، ومدرسة الزنجبيلي 583هـ أنشأها الأمير فخر الدين الزنجبيلي - زنجبيلة من قرى دمشق - ³⁵، وأوقف المنصور غياث الدين المدرسة الغياثية عام 813هـ، وجعل عليها أموالاً كثيرة.

كما فعل السلطان قايتباي بمدرسته الكبيرة التي افتتحت عام 884هـ، وضمت الكثير من الأموال الوقفية خدمةً لروادها وطلبتها. وفي عام 927هـ أوقف السلطان سليمان القانوني أموالاً طائلة على المدرسة لتدريس المذاهب الأربعة ³⁶.

لذا يمكن القول أن أغلب هذه المؤسسات الجامعية - فضلاً عن المدارس والكتاتيب - قائمة بالدرجة الأولى على ما خصص لها من مال الأوقاف والأهالي والخيرات الشعبية لعموم المسلمين.

يلحظ أن المال الوقفي قد صاحب هذه المراحل الثلاث، وطور عطائها، "وعلى ذلك فإن تطور المؤسسة التعليمية في الإسلام، بدأ بالمسجد ثم مجمع المسجد - الخان، فالمدرسة وما شابهها من معاهد تعليمية" ³⁷.

³³ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص 104.

³⁴ نقلاً عن مصطفى السباعي، روائع حضارتنا، ص 135.

³⁵ سعيد علي، معاهد التربية الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1986)، ص 376 وما بعدها.

³⁶ عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ص 240، بتصرف.

³⁷ جورج المقدسي، نشأة الكليات، ص 27 وما بعدها.

في ظل هذه الأجواء المفعمة بالحرية العلمية، والاستقلالية من أي نفوذ أو تأثير خصوصاً من السلطات الحاكمة كالخلفاء والأمراء والولاة والأعوان، بدأت تزدهر صفحات العلماء المستقلين والمعتمدين على علمهم من دون ضغوط أو قيود، مما أتاح لهم الدخول بقوة على الواقع المعيشي، والعمل على إصلاحه وتهذيبه في ظل دولة ترفع شعار الإسلام، وتأمّر بتطبيقه، مما جعل حركتهم مستمرة ومناهجهم مثمرة.

كما يحسن الإشارة في هذا المقام إلى أن بعض الخلفاء أو السلاطين كان لهم دور بارز في تنمية مجالات التعليم والثقافة من خلال المال الوقفي، مما دعم موقف الفقهاء والعلماء في هذا الشأن، مثال ذلك الدور البارز للسلطان صلاح الدين الأيوبي في دعم المشاريع التعليمية في عصره، وإتساع ذلك عند السلجوقيين فيما بعد في رقد ونشر هذا السلوك الحضاري بين المسلمين.

2. مؤسسة الوقف "المكتبات ودور الكتب"

مثل تطور المكتبات محطة هامة في الحياة الثقافية الإسلامية على مدار التاريخ، ولا يُتصوّر أن تكون هناك حضارة إسلامية بدون وجود دار معرفة وثقافة أُطلق عليها اسم المكتبة أو الرباط أو الزاوية أو دار الكتب.

ويمكن القول أن المكتبات أنشأت مع تأسيس المساجد والمدارس والزوايا، والتي غالباً ما كانت تحتوي على مصاحف وألواح مكتوب عليها أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم تطور الأمر تدريجياً حتى أصبحت تشمل الشروح وتعليقات العلماء والشيوخ. وعادةً تقسم المكتبات إلى³⁸:

أ. **مكتبات عامة:** يشرف عليها الخلفاء والأمراء وتلحق بالمساجد والمدارس، وتكون لها أبنية خاصة، تشمل الحجرات والغرف الخاصة لفنون العلم، وأخرى للخدمات والترتيبات الإدارية، إضافةً لديون الموظفين بها.

مثال ذلك مكتبة المدرسة النظامية التي كان أمينها الأسفريني أحد علماء زمانه، ومكتبة مدرسة ومشهد أبي حنيفة ببغداد، ومكتبة الخلفاء الفاطميين في القاهرة، ودار الحكمة

³⁸ مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص 155 وما بعدها. كذلك انظر بتوسع إلى كل المكتبات التي شملها مال الوقف في: يحي ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث، ط1، 1988)، 16 وما بعدها.

بالقاهرة، وبيت الحكمة ببغداد، ومكتبة الحكم بالأندلس، ومكتبة قرطبة التي أشرف عليها الأمويون إبان الحكم العباسي، ومن أبرز المكتبات الوقفية في تاريخنا الإسلامي، مكتبة " بنو عمار"، في طرابلس بالشام، إذ كان بها (180) ناسخاً، وبلغ عدد كتبها مليون كتاب³⁹، وأغلب هذه المكتبات كانت قائمة على الوقف، أو مستفيدة منه في بعض صورته.

ب. **مكتبات خاصة**، وغالباً ما تعود ملكيتها لأفراد أو هيئات خاصة، مثل مكتبة الفتح بن خاقان 247هـ، له مكتبة واسعة أشرف عليها علي بن المنجم، ومكتبة القاضي أبو المطرف 402هـ قاضي الجماعة بقرطبة، الذي كان له ستة وراقين ينسخون له دائماً، وعندما توفي اجتمع أهل قرطبة عاماً كاملاً لبيع كتبه في مسجده⁴⁰، ومكتبة ابن الخشاب 567هـ، ومكتبة جمال الدين القفطي 646هـ، الذي جمع من الكتب ما لا يوصف، وغيرها من كتب الأفراد والجماعات الصغيرة، وغالباً ما تصرف هذه المكتبات الخاصة بعد موت أصحابها بوقفها لطلبة العلم أو توزيعها على المدارس والجموع، أو المكتبات العامة كما فعل محب الدين النجار الذي أوقف كتبه للمدرسة النظامية⁴¹.

ولأجل ذلك، قامت الكثير من المكتبات ودور الكتب على الوقف وأموال الأهالي كما قامت المدارس ودور العلم، وألحق بالوقف كل ما يتصل بالمكتبة من حاجيات وأدوات، كالنسخ والأوراق وأجرة العاملين بالمكتبات، بل وصل الأمر إلى جعل غرف للضيافة داخل المكتبات للباحثين والطلبة. ففي دار العلم المملوكة لجعفر الموصلبي، كانت الكتب موقوفة لطالب العلم، " لا يمنع أحدٌ من دخولها، إذا جاءها غريب يطلب الأدب، وإن كان معسراً أعطاه ورقاً وورقاً"⁴².

³⁹ عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ص 268.

⁴⁰ سعيد علي، معاهد التربية الإسلامية، ص 391.

⁴¹ نقلاً عن سعيد علي، معاهد التربية الإسلامية، ص 414.

⁴² الورق ما يكتب فيه، والورق الفضة، كناية عن الدعم المالي للطلبة الغرباء، معجم الأدباء، 193/7 نقلاً عن (جورج المقدسي، نشأة الكليات، ص 33).

وكان الكثير من الواقفين من يمنع خروج الكتاب خارج المكتبة خوفاً من ضياعه أو تلفه، وحتى يستفيد منه عامة الناس، بل حرم الاطلاع الداخلي لمن عرف عنهم التفریط في استخدام الكتب⁴³.

وبسبب كثرة الوقف على المكتبات⁴⁴، انتشرت مهن كثيرة مرادفة لعمل المكتبة مثل نسخ الكتب ومهارة الخط، وطباعة الأوراق وتجليد الكتب وترجمة النصوص والكتب، إضافةً إلى فريق إداري مختص بالعمل المكتبي، ففي مكتبة الخليفة الفاطمي نُسخ (1200) نسخة من كتاب تاريخ الطبري (310هـ)، وعين نُساخ لمساعدة الطلبة والعلماء في تحصيلهم العلمي، وجعلت أجرة هؤلاء النُساخ على حساب الوقف الموعد للمكتبة⁴⁵.

لذا، ليس جازفاً أن نقول أن الوقف على المكتبات وخزائن الكتب قد ساعد على تنمية الحياة العلمية والفكرية للمسلمين، إضافةً إلى تطوير الصناعات اليدوية، مما أدى إلى رفاه اجتماعي واقتصادي في المجتمع الإسلامي. على هذا قول ابن جبير 614هـ: "وبالجملّة فأحوالهم كلها بديعة، وهم يرجون عيشاً طيباً هنيئاً"⁴⁶.

ووصل الأمر، إلى أن تبنى مكنتبات ضخمة مليئة بالكتب والرسائل العلمية مثلت إنارة وضياء لطلبة العلم والباحثين، بل وإلى الشيوخ والعلماء، حتى وصل الأمر إلى أن تكون هذه المكتبات محطات ومراكز علمية، بل يرجع بعض الباحثين إلى أن الوقف على المكتبات وخزائن الكتب في الحضارة الإسلامية هو أساس ما عُرف لاحقاً في أوروبا بنظام الترسّ Trust⁴⁷.

⁴³ سعيد علي، معاهد التربية الإسلامية، ص 443.

⁴⁴ إن أصالة الحضارة الإسلامية، وحبها لنشر العلم بين عموم الناس، أدى إلى أن تكثرت المكتبات ودور النشر الصغيرة الأهلية في أماكن السفر والترحال، بل و في مواطن البعد عن مراكز المدينة والحوضر.

⁴⁵ عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ص 273.

⁴⁶ ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص 231.

⁴⁷ فحوى نظام الترسّ عند الغرب أن يُجعل لخزائن الكتب في الأديرة والأماكن العامة نفقات محددة. انظر: عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ص 265.

وأصبح أمر إيقاف المكتبات إلى العلماء أنفسهم، إذ أن الكثير منهم صار يرمي قبل موته إلى جعل مكتبته الخاصة وقفاً على طلبة العلم ورواد المساجد، وذهب البعض الآخر من المحسنين إلى صرف رواتب لطلبة العلم والباحثين والعاملين بالمكتبة⁴⁸.

بل ولكثرة المكتبات ودور الثقافة في المجتمع الإسلامي، انتشر العلم بين الجماهير وعموم الناس، حتى كان من بين العلماء الكبار من كانت مهنته بواباً للمكتبة كما هو حال أحمد بن أبي بكر بن علي أحد علماء دمشق، وأبو الثناء بن أبي السعادات بواب باب الدمامات ببغداد⁴⁹.

لقد مثلت المكتبات المدعومة بالمال الوقفي منحىً جديداً للعلماء والباحثين في تحديد مناهجهم وطرق تعاملهم مع النصوص الشرعية بحرية واستقلال، وشكلت لكل عالم وباحث أتباعاً وأنصاراً بحسب كفاءة منهجه وأسلوبه.

هذه المؤسسة الثقافية ساعدت أيضاً طبقات المجتمع الأخرى على الاستفادة من هذا الجو العلمي الحر من التأهيل والمشاركة في عملية الإصلاح داخل المجتمع والدولة.

وامتد دور المال الوقفي في تهيئة جيل من الكوادر العلمية القادرة على مد الدولة بكل الاحتياجات والإمكانات، ولم يكن هذا المال خاصاً بفئة دون أخرى، بل جاء لطبقات المجتمع ككل، وخاصة طبقة الفقراء والمحتاجين، الذين استفادوا من الأموال الوقفية خير استفادة، وكونوا لحمة متينة للمجتمع.

وبالتالي حافظ المال الوقفي على نشر العلم والتعلم بين طبقات المجتمع بكل فئاته وقطاعاته، كما شد من أزر المجتمع وتماسكه البنيوي. مقابل ذلك كله، ساعد المال الوقفي في تنمية موارد الدولة الإسلامية، وخصوصاً البشرية منها، بتخريج كوادر متعلمة تملأ الوظائف الشاغرة في الدولة، من خلال مؤسسات وقفية رائدة مثل قلعات شامخة على مدار التاريخ الإنساني، - كما هو الحال في جامع الأزهر أيام الفاطميين ومن جاء بعدهم - أي أن دور الوقف التعليمي واجتماعي وتنموي معاً.

⁴⁸ عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ص 267، قارن مع يحي ساعدي، الوقف وبنية المكتبة العربية، ص 35.

⁴⁹ عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ص 269.

المبحث الثاني: قراءة في مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا

تتلخص رسالة " مؤسسة الوقف للدراسات العليا " في السعي لتفعيل دور الدراسات العليا في الجامعات الإسلامية، من خلال البرامج الأكاديمية البحثية الصرفة، أو من خلال الجانب الثقافي المعرفي، أو الجانب الطلابي التربوي المهني. ولعل من بعض أهم القضايا التي تستدعي الاهتمام هو العمل على إحياء الرسائل الجامعية " الماجستير والدكتوراه " القابعة والراكنة في مكاتب الجامعات والكليات العليا، وتفعيل

دورها لا سيما وأنها نتاج لقاح عقول شباب مفكرين وطموحين سعيًا لخدمة أوطانهم وأمتهم وحضارتهم.

ولكي تسقى هذه الرسالة، لا بد لها من مؤسسة راعية تهتم بالعمل الأكاديمي والبحثي، وتشجع وتوجه الأطر العامة لسير هذه الرسائل والاطروحات من خلال التنسيق والتعاون مع كليات الدراسات العليا والمشرفين على الطلبة.

لماذا هذه الوقفية؟

الرسائل الجامعية في الجامعات العربية والإسلامية اليوم، تمثل مزيجاً من العمل التعليمي والثقافي، فهي بذرة تعليمية وشجرة ثقافية للمجتمع والأمة، ونظراً لأن الكثير من هذه الرسائل الجامعية ذات المكانة المرموقة في دعم النهضة الاجتماعية العربية والإسلامية ما زالت حبيسة المكتبات الجامعية، والاستفادة منها محدودة وضئيلة نظراً لعدم قدرة أصحابها على نشرها أو تسويقها في المجتمع، أو لصعوبة حصول الباحثين والمفكرين عليها إما لبعدها عن المكان أو للإجراءات الإدارية أو المالية المعقدة التي تتبعها مكتبات الجامعات وغير ذلك من الصعوبات والتعقيدات، إضافةً إلى ضعف التنسيق الواضح بين الجامعات في هذا الشأن.

تأتي هذه الوقفية أو ما يمكن الاصطلاح عليها بـ " مؤسسة الوقف للدراسات العليا" لتسد هذه الحاجة، وتبقي حلقة الاتصال بين آخر ما توصلت له عقول أبناء الأمة الإسلامية وبين المثقفين وصناع القرار في الأمة.

فالحاجة الآن توجب تضافر جميع الجهود الأهلية والشعبية في نجاح حملة نشر الرسائل الجامعية ذات القيمة، لأنها تصب بالنهاية في خدمة المشروع الإسلامي الحضاري.

لهذا كله، يمكن القول بأن: **وقفية الرسائل الجامعية هي حاجة شرعية في عصرنا الحاضر.**

المجلس العلمي للوقفية:

سيكون هناك مجلس علمي مختار من مختلف الشخصيات العلمية المؤهلة والمرموقة في تخصصاتها قادرة على النظر في هذه الرسائل وحاجة المجتمع إليها، وقادرة على تنظيم اللقاءات العلمية التي تساعد في نهضة كتابة الرسائل الجامعية في الجامعات العربية والإسلامية.

كما أن هذا المجلس سيرتبط بالمؤسسات الوقفية الإسلامية القائمة في الكثير من بلاد المسلمين، كما سيكون له دور فاعل في خدمة طلبة الدراسات العليا واطرواحاتهم الدراسية، من خلال مؤسسة اليونسكو للعلوم والثقافة. كما سيعمل هذا المجلس على التنسيق والتعاون مع كليات الدراسات العليا في مختلف الجامعات العربية والإسلامية، لتوجيه الجهود والأعمال لسد الحاجة الفكرية والأكاديمية التي تفتقر إليها الأمة في عصرنا الحاضر.

ميزانية المشروع:

ستصرف ميزانية هذا المشروع بصورة أساسية وأولية على نشر الرسائل الجامعية "الماجستير والدكتوراه" المجازة من الجامعات، ثم يتبناها المجلس العلمي للوقفية، من خلال طباعة ونشر الرسائل الجامعية ضمن اللوائح المعمول بها في مؤسسات ودور النشر التجارية، علماً أن العائد من بيع هذه الرسائل المطبوعة سيعود إلى هذه الوقفية. وكخطوة أولى، تنظر المؤسسة بعين الاعتبار والثقة للمؤسسات الوقفية الإسلامية لتعين في تفعيل هذه المؤسسة من خلال دعمها وتوجيهها، والعمل على تحفيز الآخرين لدعمها.

حدود المشروع:

تنصرف الحاجة إلى نشر الرسائل الجامعية في تخصصات الشريعة والفكر واللغة العربية وآدابها والعلوم الإنسانية كبدائية، لما فيها من خدمة للمشروع الإسلامي الحضاري، ثم يمكن

النظر في تخصصات العلوم التطبيقية لاحقاً، على أن يكون هناك ندوات ولقاءات علمية مصاحبة تساعد في تنمية المشروع الوقفي للرسائل الجامعية، وتُفعل من دوره. كما أن من مستلزمات المشروع الاستفادة من الرسائل العلمية والأكاديمية المكتوبة عن الإسلام، والصادرة في بلاد غير عربية أو إسلامية، - لا سيما في بلاد الغرب - خصوصاً وأن أحداث سبتمبر جعلت الإسلام محط أنظار الكثير من الدراسات الجامعية، يكفي الإشارة هنا إلى أن في فرنسا وحدها يصدر منها ما بين (400-500) كتاباً عن الإسلام سنوياً.

دور المؤسسات الوقفية في دعم المشروع:

يجدر التنبيه هنا، إلى التوصيات التي خرجت عن المؤسسات الوقفية التي اجتمعت في "مؤتمر تجارب الوقف في دول شرق آسيا، بباكستان، إسلام آباد، من 15 - 18 ديسمبر 2003"، قد دعت إلى ضرورة إيجاد وقف خاص بالدراسات العليا، من أجل تنمية دور هذه المرحلة العليا⁵⁰.

كما أن من المهم دراسة التجارب الوقفية في بلاد العالم الإسلامي، حيث أن لها دوراً أساسياً في دعم هذا المشروع ورفده بالمشروعية والنصح وتلاقح الأفكار والرؤى، حيث أنه مشروع وقفي جامعي سيتوجه إلى الكليات والجامعات في جميع دول العالم الإسلامي، والتي تطرح برامج الماجستير والدكتوراه، ليفيد ويساعد على تنمية مشاريع الرسائل الجامعية، ويخرجها إلى النور والعمل، بدلاً من الظلام والاندثار.

طموح مؤسسة الوقف للدراسات العليا:

⁵⁰ انظر: توصيات: " المؤتمر الدولي حول تجارب الوقف، باكستان، إسلام آباد، من 15 - 18 ديسمبر 2003".

بناء على ما سبق، يمكن القول: إن " مؤسسة الوقف للدراسات العليا " ستكون بإذن الله مؤسسة إسلامية فكرية أكاديمية مستقلة، ترتبط بصورة أساسية بالمؤسسات الوقفية المنتشرة في بقاع العالم الإسلامي، والجامعات العربية والإسلامية من خلال منظمة اليونسكو ومنظمة العالم الإسلامي، لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة لكافة الأطروحات والرسائل الجامعية الصادرة عن الكليات والجامعات العربية والإسلامية، وربطها بالمشروع الإسلامي الحضاري.
- العمل على إصلاح مناهج البحث والدراسة في الدراسات الجامعية من خلال نشر الرسائل وعقد الندوات والمؤتمرات.
- الاهتمام بالجانب الشرعي والفكري وتأهيل الرسائل الجامعية كمرحلة أولى من عمل المؤسسة، ثم الانتقال إلى العلوم التطبيقية والبحثية.
- العمل على تأسيس أرشيف شامل لكافة الرسائل الجامعية المجازة من الجامعات العربية والإسلامية.

ولكي يسقيهم طموح المؤسسة وأهدافها، يمكن اتباع الوسائل التالية:

- ❖ عقد المؤتمرات والندوات العلمية والأكاديمية المتخصصة.
- ❖ دعم جهود طلبة الدراسات العليا والباحثين من خلال التنسيق مع كليات الدراسات العليا، ونشر رسائلهم الجامعية.
- ❖ توجيه الرسائل الجامعية والأكاديمية كي تسقيهم مع الوقف ومشروعه الحضاري.

الخطوات الإجرائية لعمل مؤسسة الوقف:

بعد هذا العرض النظري الموجز لمؤسسة الوقف للدراسات الجامعية العليا، يمكننا تحديد بعض الملامح والخطوات الإجرائية العملية لهذه المؤسسة، وقبل البداية لا بد من التذكير أن

نشأة المؤسسة لا تكون إلا بتعاون وتضافر عدد من المؤسسات الوقفية والتعليمية والخيرية، وأن تكون المؤسسة مسجلة كعضو فعال بين عدد من المؤسسات الوقفية والتعليمية الإسلامية.

وأن يصرف ريعها في حدود شروط الوقف التعليمي والثقافي الخاص بالدراسات العليا، طلبة وبرامج أكاديمية، وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف التعليمي، وينمي الدراسات العليا في الجامعات الإسلامية حضارياً وثقافياً واجتماعياً، وليكون رديفاً لعمل مؤسسات التعليم الرسمية في بلادنا الإسلامية، لذا ينصح أن تعمل على:

1. اتخاذ كل ما من شأنه الحث على الوقف التعليمي، والدعوة له من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات الدورية.

2. إدارة واستثمار أموال الأوقاف التابعة للمؤسسة التعليمية، فإذا كان النشر للرسائل والدراسات الجامعية " الماجستير والدكتوراه"، هدفاً سامياً للمؤسسة من أجل خلق جو علمي يميز جهود طلبة الدراسات العليا، يجدر الاستفادة من عملية النشر كعملية استثمارية تجارية.

3. إقامة برامج أكاديمية وعلمية تساعد طلبة الدراسات العليا في مجالاتهم العلمية، فهناك " مشروع أرشفة لجميع الرسائل الجامعية " في مختلف كليات الدراسات الجامعية في الجامعات الإسلامية.

4. التنسيق مع الدوائر الرسمية والشعبية في إقامة المشروعات الأكاديمية المشتركة التي تسهم في رُقي الدراسات العليا في جامعاتنا الإسلامية.

5. العمل على تأسيس جمعية للدراسات العليا على مستوى دول العالم الإسلامي، تنتخب وتكون لجنتها التحضيرية بعمل مؤتمر سنوي يراعى فيه المسؤولية الأكاديمية والبحثية.

أما شكل مؤسسة الوقف للدراسات العليا، فينصح أن تكون تابعة لجهة رسمية مستقلة ذات علاقة دائمة بمنظمة مؤتمر العالم الإسلامي، إضافة لدورها المحوري في العمل الوقفي والتعليمي.

فمن المؤسسات الوقفية والتعليمية المرشحة للعمل وتفعيل هذه المؤسسة، كمجلس أمناء يشرف على سير عمل هذه المؤسسة:

- مؤسسة الوقف العالمية، جدة.
- الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، باعتبارها منسقة ملف الوقف على نطاق دول العالم الإسلامي.
- مؤسسة الايسيسكو للتعليم والثقافة.
- مؤسسات خيرية وتعليمية وثقافية دولية (أخرى).
- كليات الدراسات العليا في الجامعات الإسلامية.
- شخصيات أكاديمية متخصصة في برامج ومشاريع الدراسات العليا.

ويرشح مجلس الأمناء مكتباً تنفيذياً، ويكون هذا المكتب التنفيذي، قائماً على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الأمناء، ويقوم بوضع خطة سنوية، لتفعيل المؤسسة في واقع الجامعات الإسلامية، ويقترح أن يكون للمكتب التنفيذي مقراً في جامعة إسلامية عالمية، يكون قسم الدراسات العليا فيها نشيطاً وفعالاً.

ويتميز المكتب التنفيذي بخصوصيات ، أهمها :

- تكريس مبدأ الإبداع والابتكار.
- اعتماد نمط القيادة الذي يوازن بين جماعية المناقشة ووحدة اتخاذ القرار.
- التواجد المستمر في كليات الدراسات العليا، وبين طلبة الدراسات العليا.
- الاعتماد بأكبر قدر ممكن على التقنيات الإدارية الحديثة.
- بناء منظومة للثقافة الداخلية في مؤسسة الوقف للدراسات العليا.
- التواصل الدائم مع مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الأكاديمية العالمية.
- ضرورة بناء جمعية أو إطار لطلبة الدراسات العليا تستوعب القدرات العلمية والأكاديمية والبحثية القادرة على الاضطلاع بسير العمل التخصصي في مختلف مجالاته.

ويعمل المكتب التنفيذي بسياسة المؤسسة، والتي تسعى إلى:

1. رسم السياسة العامة لإدارة وتفعيل دور الرسائل الجامعية في الجامعات الإسلامية.
2. وضع النظم واللوائح الكفيلة بتنمية إيرادات نشر الرسائل الجامعية والبرامج التعليمية.
3. اعتماد مؤتمر عالمي للطلبة المسلمين المسجلين في الدراسات العليا، عبر إطار
الجمعية الإسلامية لطلبة الدراسات العليا "
4. اعتماد النظم واللوائح الداخلية المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية.
6. اعتماد الإيرادات والمصروفات السنوية لأموال المؤسسة الوقفية وحساباتها.

الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة:

- هناك جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها المؤسسة، من أهمها:
- الهدف (1):** العمل على ترسيخ الوقف التعليمي كإطار داعم للأبحاث العلمية والأكاديمية.
 - الهدف (2):** العمل على الاستفادة من صيغ الاستثمار الوقفية في عمل مؤسسة الوقف للدراسات العليا.
 - الهدف (3):** تأكيد دور طلبة الدراسات العليا في خدمة مجتمعاتهم، من خلال توفير كافة الإمكانيات والحاجيات العلمية الأساسية لهم.
 - الهدف (4):** تحقيق البرامج التعليمية والأكاديمية للطلبة المسلمين الخاصة بالهوية الإسلامية، وتفعيل الأنشطة لتحقيق ذلك.
 - الهدف (5):** العمل على نهضة المشروع الإسلامي للأمة، باعتباره مشروعاً مصيرياً يشترك فيه كل المسلمين على رغم من اختلاف أصولهم وألوانهم ولغاتهم.
 - الهدف (6):** اعتبار المؤسسة سنداً ودعماً حقيقياً لكل المشاريع النهضوية التعليمية والثقافية التي تشهدها الأمة الإسلامية، فهو مشروع إسلامي تعليمي.
 - الهدف (7):** الاستفادة من القدرات العلمية للطلبة المسلمين في قسم الدراسات العليا، من خلال أعمال الندوات والمحاضرات، ونشر الرسائل الجامعية، والابتكارات الجديدة لهم.
 - الهدف (8):** الاهتمام بالجانب التخصصي لطلبة الدراسات العليا، والعمل على حفظ جانب الابتكار وشهادات الاختراع الخاصة بالمسلمين.
 - الهدف (9):** حشد قدرات المختصين والباحثين والمثقفين في دعم مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا، من خلال مشاركتهم الدورية في أعمال المؤسسة.
 - الهدف (10):** تأكيد دور المؤسسة في ربط كافة كليات الدراسات العليا في الجامعات العربية والإسلامية بها، كشبكة ربط، تعمل على تفعيل دور هذه الكليات مع بعضها البعض.

خطوة عملية أولى: عمل أرشيف للرسائل الجامعية

الفكرة:

أصل الفكرة تنطلق من تخصيص تصنيف شامل ومبوب لكافة الرسائل الجامعية في مختلف الجامعات العربية والإسلامية، ويشمل التالي:

- تحديد التخصص العلمي.
- اسم الطالب أو الطالبة.
- اسم الرسالة، والمحتويات الأساسية لها.
- اسم المشرف أو المشرفين على الرسالة.
- اسم الجامعة أو الكلية الجامعية، إضافة إلى البلد.

أهداف العمل:

- يهدف العمل في هذا الأرشيف إلى خدمة البحث العلمي بصورة عامة.
- مساعدة طلبة الدراسات العليا في أبحاثهم ودراساتهم الجامعية.
- إبراز صورة مشرفة للعمل الأكاديمي لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الإسلامية.
- توجيه العمل الأكاديمي نحو البناء على ما سبق، والاستفادة من جهود الآخرين، واختصار جهد الآخرين وأوقاتهم.

خطوات العمل:

تبدأ من خلال الاتصالات بكليات الدراسات العليا والمشرفين على أقسامها في الجامعات والكليات، حيث سيتم تفرغ وتبويب الرسائل على أحدث نظم التصنيف المعتمدة في المكتبات العالمية.

ومن ثم، تكليف الأخ المنسق العام أمين سر الأرشيف في تنظيم وتبويب الرسائل الجامعية، على أن يتم تنظيم ذلك مع الجامعة أو كلية الدراسات والطاقت المختص.

ميزانية العمل:

تنصرف ميزانية الأرشيف غالباً لسد تكاليف الاتصالات [استعمال الهاتف، الفاكس، البريد السريع، ..]، كذلك المواصلات ورحلات السفر للجامعات والكليات [بغرض الالتقاء بالمسؤولين والباحثين عن الرسائل، والتحقق من مستوى الرسائل ..].
بعد اكتمال الأرشيف، سوف يُباع على شكل [كتاب ضخمة، أو مجلدات متخصصة] أو على شكل [ديسك موسوعي] أو بأي شكل فني تراه اللجنة المشرفة.
الجهات الراغبة بالشراء [الجامعات، الكليات، المؤسسات العلمية، مراكز الأبحاث، ..] في مختلف دول العالم العربي والإسلامي، وكافة المؤسسات التعليمية في دول العالم.

الخاتمة والتوصيات

إن الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الوقف في تطوير ودعم مشاريع التعليم العالي في الجامعات العربية والإسلامية، وقد اتضح لنا جلياً أن هناك دور ريادي للوقف قديماً في دعم مجالات التعليم والثقافة في شتى بقاع العالم الإسلامي، وأن هذه الخبرة التاريخية المشرفة لأمتنا الإسلامية لها خير دليل على عظمها ومكانتها بين الأمم والشعوب، لذا نختتم دراستنا هذه ببعض النتائج والتوصيات، منها:

- لقد أثبتت الدراسة أن تراجع العمل التعليمي والثقافي في بلادنا العربية والإسلامية يعود في بعض أسبابه إلى النقص المادي والعوز المالي، وأن لو كان هناك مورد مالي دائم مثل - الأوقاف - لتجاوزنا في الكثير من الأحيان العقبات والمصاعب.
- ثقافة الوقف التعليمية والثقافية ما زالت مستترة عن الكثير من الأكاديميين وصناع القرار التعليمي في أمتنا، ولعل في التنبيه على هذا المورد الخفي الإنساني، خير دليل على المساعدة في دعم مشاريعنا التعليمية والثقافية.
- العمل على تفعيل دور قطاع الوقف في الجامعات الإسلامية من خلال الاهتمام بالجانب البحثي والأكاديمي، بأن تخصص موارد مالية فقط للدراسات والأبحاث العليا، وأن تخصص موارد مالية لدعم طلبة الدراسات العليا في رسائلهم وأبحاثهم.
- أن يكون لاتحاد الجامعات العالم الإسلامية وبعض المؤسسات الوقفية والخيرية دور ريادي في العمل على تخصيص موارد وقفية خاصة بالدراسات العليا، بحيث تشمل وتغطي مساحات واسعة من المؤسسات التعليمية والثقافية في العالم الإسلامي.
- تجهيز مكتبة شاملة لكل الرسائل الجامعية الصادرة عن الجامعات العربية والإسلامية، ويطلق عليها "مكتبة رسائل الدراسات العليا".

المصادر والمراجع

الحسن بن جبير، رحلة ابن جبير، (بيروت: دار مكتبة الهلال، 1981).

- ابن خلدون، المقدمة، (القاهرة: دار الفكر، ط.ت.).
- عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1415هـ/1994م).
- لخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل الغزالي، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1996).
- جورج المقدسي، نشأة الكليات، معاهد العلم عند المسلمين في الغرب، ترجمة، محمود سيد، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 1994).
- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، (بيروت: دار صادر، ط.ت.).
- خالد الخويطر، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط1، 2003).
- مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1982).
- محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، (القاهرة: مطبعة مخيمر، 1959).
- مجموعة من الباحثين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ط1، 2003).
- محمد الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1987م).
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، تحقيق: جماعة من المحققين، (قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، ط.ت.).
- محمد بن عبد الله: الوقف في الفكر الإسلامي، (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1996).
- ناجي معروف، المدارس الشراعية ببغداد وواسط ومكة، (القاهرة: مطابع دار الشعب، ط2، 1977).
- سعيد علي، معاهد التربية الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1986).
- يحي ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث، ط1، 1988).

سامي الصلاحيات، دور الوقف الإسلامي في مجال التعليم والثقافة للمجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة، دولة ماليزيا نموذجاً، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط1، 2003).

سامي الصلاحيات، المال الوقفي بين العلماء والسلاطين، (الإمارات، دبي، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، العدد (23)، السنة العاشرة، 2002م).
توصيات: " المؤتمر الدولي حول تجارب الوقف، باكستان، إسلام آباد، من 15 - 18 ديسمبر 2003".